السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص:473- 489
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

النخب التونسية في ظل تحولات المشهد السياسي التونسي بعد 2011

Tunisian elites in light of the transformations of the Tunisian political scene after 2011

زينب فريح*، جامعة البليدة 02
fzainebf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/09 تاريخ القبول: 2021/03/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة لمناقشة موضوع النخب التونسية وتحولات المشهد السياسي التونسي، فقد حظيت النخبة التونسية في مرحلة ما بعد بن علي باهتمام الباحثين والأكاديميين، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه النخب في إدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لنظام سياسي ومؤسسات مستقرة. مما جعل طرح التساؤل حول مدى قدرة هذه النخب على قيادة المراحل اللاحقة للثورة التونسية وقدرتها على تسيير المرحلة الانتقالية والتأسيس للجمهورية التونسية الثانية تساؤلا مشروعا بالنظر للدور المحدود الذي لعبته هذه النخب خلال الحقب السابقة. ليخلص المقال إلى التأكيد على دور النخب التونسية من خلال سياسة الإجماع/ أو التوافق النخبوي التي مكنت تونس من تجاوز مرحلة الانقسام والاستقطاب السياسي وهو ما ساعد تونس على اجتياز مرحلة الانتقال الديمقراطي الصعبة والتأسيس للجمهورية التونسية الثانية.

الكلمات المفتاحية: النخب التونسية-المشهد السياسي التونسي الجديد-سياسة التوافق النخبوي.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This paper aims to discuss the issue of the Tunisian elites and the transformations of the Tunisian political scene. In the post-Ben Ali era, the Tunisian elite has received the attention of researchers and academics, given the role these elites are playing in managing the transitional phase and establishing a political system and stable institutions.which made the questioning about the ability of these elites to lead the subsequent stages of the Tunisian revolution and their ability to manage the transitional phase and establish the second Tunisian Republic a legitimate question, given the limited role that these elites played during previous periods. The article concluded to ensure on the role of the Tunisian elites through the policy of elite consensus, which enabled Tunisia to overcome the stage of division and political polarization, which helped Tunisia in the end, to pass the difficult stage of democratic transition and the establishment of the second Tunisian Republic.

Keywords: Tunisian elites, the new Tunisian political scene, elite consensus politics.

مقدمة:

يرى غوستاف لوبون في كتابه" روح الثورات والثورة الفرنسية" بأن الثورة تنتج عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو إستبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب" (لوبون 2012 ،ص.25). وفقا لذلك ،فقد بدأت الثورة التونسية على شكل إحتجاجات سلمية تحتج على تفشي الظلم والإهانة التي يتعرض لها الشعب التونسي من طرف قوات الأمن، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى تحدي شعبي للنظام الإستبدادي التونسي نتيجة العنف الذي قابل به النظام هذه الاحتجاجات.

أدى تغير النظام السياسي التونسي -نتيجة للثورة الشعبية التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية والإطاحة بنظام حكمه الذي استمر مدة 23عاما -بالباحثين إلى التنبؤ بان تغيير في التوجه العام للسياسات العامة للدولة سيحدث، وذلك نتيجة لاستبدال الحزب الحاكم بجماعات تعمل على إجراء إعادة هيكلة جوهرية في النظام السياسي، وفي

الأغلب ستكون هذه التغييرات هي التغييرات الأكثر ديمقراطية، لأن النظام الجديد سيقوم بإجراء عدة ترتيبات في البناء السياسي الداخلي من خلال إعادة تحديد القواعد السياسية، تغيير الترتيبات الهيكلية الأساسية، مما يترتب عليه في نهاية المطاف التغيير في تأثير النخب الإقتصادية والاجتماعية التي كانت مهيمنة سابقا.

بناء على ما تقدم، فإنه بعد الثورة التونسية مباشرة، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ تونس قاد الشوط الأول منها السيد محمد الغنوشي، وكلف السيد الباجي قائد السبسي بقيادة مرحلتها الجديدة بالتعاون مع فريق حكومي وامني، كانت أبرز أولوياته إعادة هيبة الدولة ،ومعالجة الأزمة الإقتصادية والمشاكل الأمنية (بن يونس 2011،ص 16). إلا أن السؤال الشائك الذي فرض نفسه بعد سقوط بن علي هو: ما مدى قدرة النخبة السياسية التونسية الجديدة على البناء، وبلورة بدائل سياسية؟

للإجابة على هذا الإشكال تفترض الورقة التالي:

1. يؤدي تغيير النظام السياسي عن طريق الثورة إلى إيصال نخب جديدة للحكم بناءة وحاملة لمشاريع تغيير جديدة.
2. ترتبط قدرة النخب الجديدة على التغيير الايجابي بمدى توافقها وقدرتها الاستيعابية اللا إقصائية.

منهجيا، ستقتضي معالجة هذا الموضوع ضرورة تبني "اقتراب النخبة" الذي ينظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية متنفذة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانات مادية وفكرية وتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات (شلبي2007،ص207). سيساعد تبني هذا الاقتراب من الوقوف على طبيعة النخبة التونسية وطبيعة دورها في النظام السياسي التونسي. سيتم تبني أيضا بعض تقنيات المنهج المقارن وذلك أثناء رصد دور النخب التونسية خلال الحقب الثلاث الحاسمة المميزة للنظام السياسي التونسي بغية الوقوف على ما لذي استمر في تركيبة ودور هذه النخب، وما لذي تغير.

تهدف الورقة من خلال معالجة هذا الموضوع إلى:

1. إبراز مكانة النخبة التونسية في النظام السياسي التونسي؛
2. إبراز دور النخب التونسية في المشهد السياسي التونسي في ظل حقبتي بورقيبة وبن علي؛
3. الوقوف على أثر الثورة التونسية على دور النخب التونسية؛
4. رصد ملامح الاستمرار والتغيير في تركيبة ودور النخبة التونسية بعد 2011.

معالجة ما سبق، إما بهدف الإجابة على الإشكال أو التحقق من الافتراضات، تقتضي تبني تقسيم ثنائي للخطة، سيسعى الجزء الأول من هذا التقسيم إلى إبراز دور النخب التونسية في ظل حقبتي بورقيبة وبن علي (أي قبل 2011)،فيما سيحاول في جزئيه الثاني، مناقشة دور النخب التونسية الجديدة في النظام السياسي التونسي الجديد ومدى قدرتها على تقديم بدائل سياسية، وذلك على النحو التالي:

النخب التونسية قبل 2011:دراسة في التركيبة و طبيعة الدور

يمكن تقسيم مرحلة ما قبل 2011 إلى حقبتان حاسمتان في تاريخ تونس، حقبة الحبيب بورقيبة(1956/1987)،و حقبة زين العابدين بن علي(1987/2011). ستمكن دراسة هاتين المرحلتين الباحث من تحديد وضبط تركيبة النخب التونسية وطبيعة دورها، ليتم مقارنته بعدها بتركيبة ودور النخب في مرحلة ما بعد الثورة ،وذلك من خلال الآتي:

دور النخب التونسية في مرحلة حكم الحبيب بورقيبة(1957-1987)

منذ استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي عام 1956 آلت شؤون الحكم إلى نخبة تحديثية تمثلت أولى إنجازاتها في إقامة نظام سياسي شمولي بامتياز يتعارض مع أبسط قواعد النظم السياسية الحديثة. فقد جمع نظام الرئيس بورقيبة بين يديه مختلف أنواع السلط وأمّم الحياة العامة وارتقى بموقع الرئاسة إلى ما يشبه موقع الربوبية، فوق المعارضة والمساءلة والمحاسبة.(عبد المولى 2013).

اتسمت الحياة السياسية في تونس بعد الاستقلال بالانفراد الكامل للزعامة البورقيبية التي وصلت إلى درجة ادعاء "الأبوية". وقد أسهم التفرد البورقيبي بالسلطة في حصول شرخ عميق في صف النخبة الاستقلالية التونسية في إطار الحزب الدستوري، وداخل الأمانة العامة للحزب، التي كان يتولاها صالح بن يوسف في منتصف القرن الماضي. وكان موضوع الانقسام متعلق بالاستقلال الداخلي(الحكم الذاتي) الذي رفضه بن يوسف، داعيا إلى مواصلة الثورة حتى الاستقلال التام والسيادة، وذلك تحت تأثير الثورة الجزائرية والناصرية. أما بورقيبة، فقد اقنع الفرنسيين الذين كانوا يواجهون ثورة الجزائر بعد هزيمة ديان بيان فو، بأنه يمثل الاعتدال ،ثم عاد إلى تونس يوم 1 جويلية 1956(عيد النصر) بوعد الحكم الذاتي، وجعل نجاحه في تلك المفاوضات عنوانا لما سماه "سياسة المراحل".

كان لهذا الإنقسام السياسي -الإيديولوجي المبكر تداعيات كبيرة على الحياة السياسية وتوازنات الحكم في تونس. فقد عمل بورقيبة على مواجهة بن يوسف من خلال التحالف مع المنظمات والمؤسسات الوطنية، وعلى رأسها قسم من الحزب الدستوري وقسم من الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد عمل بورقيبة على استرضاء القوى الإجتماعية الفقيرة والريفية، ولكن تحت غطاء قيادة تحديثية مفرنسة، إلى جانب نسج علاقة وفاقية مع القوة الفرنسية بحكم الانسجام الثقافي واللغوي بين بورقيبة وما سماه بالأم الفرنسية، في حين عمل صالح بن يوسف على تقوية الصلة بالتيار الزيتوني والقوى الاجتماعية التقليدية، ونسج علاقات وثيقة بالمشرق العربي(معقافي، 2011، ص.176).إلا أن مآلات الصراع قد انتهت إلى نسج تحالفات وبناء شرعيات متصادمة، شرعية يوسفية تستند إلى المخزون العروبي الإسلامي، وشرعية حداثية بورقيبية مرتبطة بمقولة الأمة الفرنسية.

أكد الباحث أسامة المعقافي في دراسته الموسومة بـ"النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي" على جانبان يمكن إستخلاصهما من خلال دراسة هذه مرحلة:

-أولهما: أن عملية حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي، أقامت أسس الحكم الشمولي الفردي، وهكذا لم تبقي دولة الاستقلال من خيار أمام المعارضين السياسيين غير الانضمام إلى الحزب والاعتراف بالزعامة البورقيبية، أو الخضوع للتهميش والانسحاق تحت وطأة الدولة، وقد تحول هذا الأسلوب في التعاطي مع الفرقاء والخصوم لاحقا إلى أسلوب متين وراسخ في إدارة الحكم والشأن العام.

-الجانب الثاني: هو انه كان من نتائج هذا الصراع المبكر إن اتجهت النخبة البورقيبية إلى اعتبار كل شكل من أشكال المعارضة السياسية ضربا من الفتنة قياسا على ما سمته من وقت مبكر بالفتنة اليوسفية، كما اتجهت إلى نعت المعارضين والمنافسين السياسيين بنعوت منفرة (مثيري الفتنة، المارقين و الانقلابيين وما شابه ذلك) (معقالي، 2011، ص.178).

إعتمد النظام التونسي الذي بناه بورقيبة في هذه المرحلة على الطبقة الوسطى -المستفيد الرئيسي من سياسات التحديث-المكونة بشكل أساسي على نظام التعليم الفرنسي. إذ اعتبر الكثيرون أن تبني العلمانية و التحديثية الجذرية ،يعد من المتطلبات الضرورية للتغلب على التخلف، والمؤسسات المتخلفة والعادات الاجتماعية التقليدية (Günay, 2019,p.17).

دور النخب التونسية في مرحلة حكم زين العابدين بن علي(1987-2011)

تمكن زين العابدين بن علي من إزاحة الحبيب بورقيبة من الحكم بناء على تقرير طبي يثبت عجزه عن أداء مهامه كرئيس للدولة في 07 نوفمبر 1987،نتيجة لتدهور الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد بسبب المنحى الاستبدادي الذي اتخذه حكم الحبيب بورقيبة. فقد انحرف نظام الحكم إلى حكم فردي تسلطي يقوم على الحزب الواحد. وقد بلغ الانحراف الاستبدادي أقصاه في عهد بورقيبة بالالتفاف على النظام الجمهوري، وإعلان الرئاسة مدى الحياة في جويلية 1975 بما يصب في مصلحته.. في ظل تلك الظروف التي تردت فيها أوضاع البلاد التونسية تمكن زين العابدين بن علي من الاستيلاء على الحكم (البوبكري، 2018،ص08).

حاول بن علي، تثبيت أركان سلطته الهشة عبر كسب شرائح اجتماعية جديدة ومتنوعة.فقد استقبل زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي في قصر قرطاج بعد خروجه من السجن مباشرة(بو، غراسياي، 2012، ص29).إلى جانب تأكيده بالوقت نفسه علنا تمسكه بالإجراءات الليبرالية التي كان قد اتخذها الرئيس الأسبق بورقيبة.

في عام 1992، وفي سياق موجة العنف التي عرفتها الجزائر المجاورة إثر إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991 التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد، غير بن علي من توجهه ابتعادا عن الأطروحات المحافظة وعاد للتأكيد على النهج الليبرالي و الحداثة.

تبنى زين العابدين بن علي سياسات الانفتاح الاقتصادي أي التحول بعيدا عن سياسات التحديث التي تقودها الدولة، مما أدى إلى إعادة تشكيل في تركيبة النخب. فقد فقدت الطبقات الوسطى تدريجياً أهميتها بالنسبة للنظام. كما تم التخلص من النخب الأيديولوجية القديمة وتم حل أو تغيير أحزاب النظام وإعادة تكوين قواعد قوتهم. إضافة إلى انحياز زين العابدين إلى القوى الاقتصادية القوية ورأس المال الأجنبي التي حلت محل الطبقة الوسطى.

أزال بن علي عندما وصل إلى السلطة كبار ممثلي النخبة في عصر بورقيبة واستبدلهم بجيل أصغر سنا، جيل من التكنوقراط والمقربين. كما واصل الاعتماد على ممثلي البرجوازية الفرنكوفونية من المنطقة الساحلية (الساحل) وتونس العاصمة .

أدت سياسات الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور نخبة اقتصادية جديدة ،مكونة من عدد قليل من رجال الأعمال المخلصين الذين تربطهم صلات وثيقة بالعائلة الرئاسية، لتتمكن تدريجيا هذه النخبة من غزو القطاعات الاقتصادية كاملة(Günay,2019,pp.17-18).لكن في نفس الوقت، لم تغير الإصلاحات السياسية التي قام بها بن علي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بنية وطبيعة النظام الاستبدادي، ولا التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي أو الفلسفة السياسية للنخب ذات الصلة (Günay,p.19)، فعلى الرغم من إنهاء

الاستعمار، ظلت الفرنسية لغة التعليم العالي ومدارس النخبة .في المقابل، ظلت العربية يتم تدريسها في المستويات الدنيا للنظام التعليمي. وكانت نتيجة هذه السياسات إزدواجية أو انفصام في شخصية النظام الذي تتعايش فيه المؤسسات الجماهيرية الناطقة بالعربية مع مدارس النخبة الفرنكوفونية .

لقد تم توسيع التعليم العام للأغلبية بالعربية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على نظام النخبة للأقلية الفرنكوفونية، الأمر الذي عزز التحيز الثقافي والطبقي في نظام التعليم والعمل. إذ أصبحت اللغة أداة للفصل العنصري الاجتماعي للتفريق بين البرجوازية العلمانية في المناطق الساحلية عن المتدينين الأكثر فقراً من أبناء المناطق النائية.

عمقت سياسات الانفتاح الاقتصادي في تونس، الفجوة الاجتماعية والثقافية في المجتمع، الذي أصبح مقسم بين طبقة وسطى عليا تنتمي للثقافة الفرنكوفونية وخطاباتها، وطبقة وسطى دنيا عربية تعتبر أكثر تحفظًا وتقبلا للخطابات الإسلامية. و بينما كانت الطبقة الأولى في معظمها محل ثقة واختيار النظام لشغل ابرز و أهم المناصب، كانت الثانية، في كثير من الأحيان معزولة ثقافيا وسياسيا.

كان حكم بن علي يشبه حكم الرئاسة الملكية، فقد تطور القصر إلى جهاز حكومة موازية، أين كانت القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتجارية والشؤون الاجتماعية والداخلية تتخذ فيه. كما أصبحت الأسرة الرئاسية الممتدة ممثلا رئيسيا، لاسيما في مجال الاقتصاد، أين كانوا من أكبر المستفيدين من سياسات الانفتاح الاقتصادي. (Günay,p.20).

الميزة الأخرى التي ميزت تونس بن علي، هو تشابك المستويات الأعلى لهرم النخبة. فالسياسيون البارزون متزوجون من العائلات التجارية البارزة والعكس بالعكس.. وفي هذا السياق، يندرج زواج ابنة الرئيس بن علي، حيث قامت ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس زين العابدين بن علي في عام 2004، بتدبير زواج ابنتها نسرين من وريث أسرة المطيري البورجوازية التونسية .وكانت أيضا قد دفعت أخاها الأكبر بلحسن إلى الطلاق كي يتزوج من الابنة البكر لهادي

جيلالي، سيد أرباب العمل التونسيين(بو، غراسياي2012، ص.128). و كانت النتيجة نخبة صغيرة متشابكة شكلت معا عن طريق تمازج المصالح السياسية، والمصالح التجارية والعلاقات الشخصية والعلاقات الأسرية . وكان تأثير ذلك أن أصبحت شؤون الدولة جزء لا يتجزأ من المصالح العائلية.

سيطر المقربين (Cronies) من النظام بشكل رئيسي على ابرز القطاعات الربحية مثل العقارات والبناء والنقل ووسائل الإعلام والأعمال التي تعتمد على الواردات مثل السيارات، وشراء الأصول المملوكة للدولة. و في هذا السياق، يذهب كتاب "حاكمة قرطاج" لمؤلفيه نيكولا بو (NicolasBeau) وكاترين غراسييه (Catherine Graciet) إلى القول بأنه اعتبارا من عام 1996 برزت شهية عائلة الطرابلسي بوضوح في الحد من طموحات بعض العائلات التي كانت تسيطر على تونس مثل عائلات لطيف، المبروك وشيبوب.وفي تلك السنة وضع الأخ الأكبر لليلى طرابلسي، أي بلحسن، يده على شركة الطيران التي حملت تسمية " قرطاج للطيران". الأخ منصف، المصور السابق في الشارع، أصبح رجل أعمال كبيرا.وأولاده الثلاثة حسام ومعز وعماد ، تولّى كل منهم احتكار أحد القطاعات في البلاد.وفرضوا قانونهم على جميع النشاطات(بو، غراسييه 2012ص ص 49 -52).

النخب التونسية بعد 2011:دراسة في ملامح الانقسام ،الاستقطاب و التوافق النخبوي

سيتم تسليط الضوء في هذه المرحلة على طبيعة النخب التونسية التي سيرت مرحلة ما بعد بن علي و مدى قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية. و ذلك على النحو التالي:

ملامح التوافق النخبوي في المشهد السياسي التونسي الجديد

كشف سقوط الاستبداد في تونس عن انقسام مجتمعي عميق، صدم العديد من المفكرين، خصوصا عندما هيمن الانقسام الديني -العلماني على أغلب النقاشات بعد الثورة. فابرز ما ميز المشهد التونسي الجديد، هو الانقسام الواضح بين صفوف النخب المسيرة للمرحلة. برز هذا الانقسام بصفة آلية بعد تحرير قطاع العمل الجمعياتي في شكل جمعيات إسلامية وأخرى علمانية ،

وكان كلاهما يدافع عن القضايا نفسها، ولكنهما يتبنيان مقاربات مختلفة ويستعملان مفردات مختلفة أيضا.(البوغانمي، 2018، ص.92).

أكد الباحثان نادية المرزوق وحمزة المدب، بأن تونس بعد 2011 شهدت مسار مستمر لإعادة تعريف القوى السياسية والتحالفات. إذ اشتمل هذا المسار حسبهما على إضفاء الطابع المؤسسي على الإسلام السياسي من خلال حزب النهضة، وتم التحول من نمط الإئتلاف الواحد للمعارضين السابقين لنظام بن علي خلال 2011 -2014 "الترويكا" إلى تحالف بين الإسلاميين والحزب المناهض للإسلاميين" نداء تونس". كما قسمت البلاد على عدة خطوط معارضة نخبة رجال الأعمال في مقابل "الشعب"؛ الإسلاميون في المقابل العلمانيين، الطبقة العليا والنخبة الحضرية في مقابل المناطق "الداخلية" الريفية؛ الشمال في مقابل الجنوب ؛ الإسلام السياسي في مقابل القومية التونسية؛ الوطني في مقابل الشتات...الخ(Marzouki&Meddeb, 2016,pp.119-120).

كان خطر الانقسام من العوامل التي خففت من آثار المنافسة العشوائية بعد الثورة ودفعت النخب المتنافسة إلى التنسيق فيما بينها. ويشتمل التنسيق بين الفرقاء على العديد من المظاهر من أهمها ما يسميه ليجبهارت سياسة إرساء الدعائم التي تُعرف بأنها استعمال ثقافتَين فرعيتَين منقسمتين كدعامتَين لبناء جسر رمزي لتوحيد المجتمع. ويختصر ماكري التوافق في كونه حلا نخبويًا للانقسام الحاد والدائم لدرء تفكك المنظومة، وهكذا تتّفق النخب على حماية نفسها عن طريق التنازلات المتبادلة والتكيّف مع الأوضاع (البوغانمي 2018، ص 92).

أطلقت العديد من التسميات على التفاهمات والتنازلات والتوافق والانسجام الذي حدث بين النخب التونسية التي سيرت المشهد التونسي الجديد بعد الثورة فهو التوافق النخبوي حسب أنور بوخرص، الانتقال الديمقراطي التشاركي حسب أيمن البوغانمي، التنافس التساومي حسب أمل بوبكر، سياسة التوافق أو الإجماع حسب روي مكارثي.

انطلاقا من سياسة إرساء الدعائم لليجهارت ، يرى الباحث أيمن البوغانمي أن هناك ثقافتان فرعيتان سيطرتا على المشهد التونسي بعد الثورة، الثقافة الإسلامية في مقابل الثقافة العلمانية اللتان سعتا إلى توحيد المجتمع من خلال التوافق بينهما وتقديم التنازلات المتبدلة. فعلى سبيل المثال، وحسب الباحث روي مكارثي، فقد قدم حزب النهضة سلسلة من التنازلات الأيديولوجية والإستراتيجية بعيدة المدى تتمثل في: (01) تخفيف أجندة الأسلمة (تراجع الطلب الأولي على تطبيق الشريعة لتكون مصدراً للتشريع)؛(02) التسامح مع عودة رموز النظام السابق إلى الحياة السياسية ؛ (03)تم سحب اقتراحا ينص صراحة في الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة؛(04) انضمت إلى مطالب الأحزاب الأخرى المطالبة بنظام حكم شبه رئاسي بدلاً من النموذج البرلماني الذي كانت تفضله في البداية. هذه التنازلات والمناقشات بلغت ذروتها في دستور2014، الذي تضمن العديد من التدابير التقدمية ، على غرار حرية المعتقد (المادة 6) ، المساواة بين الرجال والنساء (المادة 21). هذه الإستراتيجية الجديدة حسب مكارثي تعني إعادة تشكيل النهضة لنفسها، من حركة دينية ذات طموحات سياسية إلى حزب سياسي محترف (McCarthy , 2019 ,p 06).

يعزى نجاح الانتقال السياسي في تونس إلى قدرة الأحزاب السياسية الحاكمة "النهضة" و "نداء تونس"، على التغلب على خلافاتهم وتحقيق التوافق والإجماع لاسيما بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2014،التي فاز فيها نداء تونس والنهضة بخمسة وثمانين مقعدًا وستين مقعدًا على التوالي(Yerkes & Ben Yahmed,2019,p.02).

هيكل إجماع النخبة التونسية الساحة السياسية بطريقة غير عنيفة نسبيًا، من خلال الاتفاقات الموحدة لتقاسم السلطة بعد الثورة ،من خلال تجنب كلا المعسكرين الخوض في القضايا المكلفة سياسياً والتي يمكن أن تكون متفجرة ،مثل قضايا الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والعدالة الانتقالية (Boubekeur,2016,p.109)، وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه الباحث أيمن البوغانمي حينما أكد أن إدراك النخب لخطر الثورة المضادة قد يدفعها إلى

التكيّف مع الوضع الجديد، وذلك على حساب طموحات الثورة وممارسات الأغلبية الديمقراطية. (البوغانمي 2018، ص 91).

ومع ذلك، فقد تميزت المرحلة الانتقالية(2011 -2014) بسياسة استقطاب شديدة بين الإسلاميين والعلمانيين. حزب النهضة الإسلامي خرج منتصرا في أول انتخابات ديمقراطية في البلاد (انتخابات المجلس التأسيسي). ولكن في أعقاب اغتيال اثنين من أبرز الشخصيات السياسية العلمانية ، وصل الاستقطاب إلى ذروته و عرض الانتقال الديمقراطي لخطر الانزلاق الى المجهول. أين وجدت تونس نفسها أمام خياران لا ثالث لهما: إما التفاوض وإيجاد حل وسط أو الفوضى. بعد سنة واحدة تبنت الدولة دستور جديد، تم استبدال الحكومة بحكومة تكنوقراط ، وبنجاح نظمت الانتخابات(تشريعية ورئاسية) الديمقراطية الثانية في البلاد. (Yerkes ,Ben Yahmed ,2019,p2).

أن الثورة التونسية أدت إلى تأسيس الجمهورية الثانية والانتقال بالبلد من مرحلة الهياج السياسي إلى الحياة الطبيعية بالتراضي. والذي كان نتيجة للتفاوض و التوافق بين النخب السياسية و الذي انتج في النهاية انتقالاً ديمقراطياً متفاوضاً عليه والذي حظي بالترحيب و القبول على نطاق واسع.. وقد انعكس هذا القبول في جائزة نوبل للسلام لعام 2015 و التي مُنِحت للحوار الوطني التونسي الذي أدارته الرباعية المشكلة من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف (نقابة أرباب العمل UTICA)، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين، وذلك "لمساهمتها في الانتقال الديمقراطي في تونس منذ ثورة 2011." و كدعم قوي للنموذج الاستيطاني للنخبة التونسية ،والذي تم فيه كحل وسط الدمج بين الإسلاميين البراغماتيين والعلمانيين المعتدلين وبعض المسؤولين من الحقبة الاستبدادية السابقة. هذا التحالف تغذيه الواقعية ،التي تشكل سر بقاء تونس على سكة الانتقال الهش إلى الديمقراطية.

خطوط الصدع في سياسة التوافق النخبوي في المشهد السياسي التونسي

إن تحقيق التوافق النخبوي في المشهد السياسي التونسي، والذي سمح لتونس بالخروج من المرحلة الانتقالية و التأسيس للجمهورية الثانية، لم يكن سهل التحقيق لولا التنازلات والتسويات التي تمت بين السبسي و الغنوشي، اللذان اظهرا نضجا وحنكة سياسية سمحت للمسار الديمقراطي التونسي بان يكون حقيقة. غير أن احتواء التمرد والحفاظ على التوافق النخبوي المثير للجدل ليس سهلا. فالتحالف بين الغنوشي و السبسي على سبيل المثال لم يحظى بالشعبية بين عدد كبير من أتباعهم وحلفائهم الذين كانوا يخشون من أن الصفقة بينهم(بين الغنوشي و السبسي) قد تؤدي إلى تآكل الديمقراطية.

ففي المعسكر الإسلامي، أثار الاتفاق سخطًا خاصة في قاعدة الحزب، التي خشيت أن التوافق النخبوي، قد يؤثر على تماسك الحزب. فقد غضب الديمقراطيون الإسلاميون من التسوية لأنهم اعتبروها كقبول بالإكراه للنفوذ المتزايد للشبكات الفاسدة القديمة داخل السلطة. أما الجناح الإسلامي المتشدد، فقد استاء بسبب التنازلات والتضحية بالعقيدة الإيديولوجية التي قدمها حزب النهضة من أجل النفعية السياسية. أما التيار الأكثر تطرفا، فقد رأى التسوية كمرادف للضعف. (Boukhars 2017,p.04).

الأمور كانت أكثر تعقيدًا في نداء تونس. فقد قامت المعركة على خلافة السبسي بين نائب رئيس الحزب "حافظ قايد السبسي" و الأمين العام للحزب "مسن المرزوق". ففي ماي 2015، نتيجة لترقية ابن القايد السبسي "حافظ قايد السبسي" إلى منصب رفيع المستوى في الحزب، أوشك الحزب على الانهيار. فقد ثارت الشكوك بشأن أن السبسي يسير بخطى متتالية لتوريث السلطة لابنه ،هذا من جهة. من جهة أخرى، هناك تفسير آخر لهذا الصدع في "نداء تونس" فالسيد مرزوق و فصيله المتمرد، كانوا معروفون بكرههم للنهضة و هو كره له جذور عميقة مرتبط بالعداء الأيديولوجي للإسلام. ما أدى إلى خلق فجوة أيديولوجية داخل نداء تونس بين ما يسمى الفصيل الدستوري الأكثر قابلية للتفاوض مع الإسلاميين المعتدلين، والجناح اليساري المتشدد، الذي يرفض أي تقارب مع النهضة. لكن الواقع غير ذلك حسب ما ذهب إليه الباحث أنوار بوخرص في عمله الموسوم بـ"هشاشة النموذج الاستيطاني للنخبة في تونس".

فأزمة القيادة في نداء تونس لا علاقة لها بتصادم الأيديولوجيات المتعاكسة. إن تصويرها على أنها صدام بين الديمقراطيين اليساريين وشخصيات النظام القديم أمر مفرط في التبسيط؛ الانتفاضة في المقام الأول، قامت حول السلطة والنفوذ، وتكثفت بعد اكتساح الحزب لانتخابات 2014. وأعقب هذا الفوز مباشرة نزاعات داخل الحزب حول غنائم النصر. كل أولئك الذين ساعدوا في تمويل حملة السبسي الرئاسية أو حولوا محطاتهم التلفزيونية إلى مكبرات صوت لنداء تونس توقعوا عائدات على استثماراتهم. النخبة السياسية التي لها مواقف أيديولوجية معارضة حاربت بشدة للسيطرة على المناصب الوزارية والمناصب التنفيذية للحزب. قرار السبسي بعدم ترشيح نواب الحزب البرلمانيين إلى مناصب وزارية أغضب من شعروا بأنهم أسهموا في انتصار نداء تونس الانتخابي . اختياره لرئيس وزراء مستقل مقبول من قبل النهضة خيب أمل أولئك الذين أرادوا حكومة حزبية أيديولوجية. (Boukhars 2017,p.06).

على الرغم من التصدعات الداخلية داخل حزبي النهضة ونداء تونس والتي أثرت على تماسك الحزبين وأدائهما ، إلا أن الإجماع بينهما كان ضروري لاستقرار تونس، مثلما أوضح الغنوشي في خطابه في جانفي 2016 ان "تونس طائر يطير بفضل جناحي النهضة ونداء تونس". (Boukhars2017,p.06). بناء عليه، اختارت تونس تشكيل حكومة وحدة وطنية في شكل محدد من أشكال تقاسم السلطة، لاسيما بين حزب نداء تونس وحركة النهضة اللذان يملكان الكتلتَين الأكبر في البرلمان. وقد جاء اتفاق قرطاج تتويجاً لسلسلة اجتماعات عُقِدت بين ممثّلي هذَين الحزبين منذ أوت 2013، في إشارة إلى أن نموذج التسوية النخبوية هو عنصر مهم في التحوّل الذي شهدته تونس بعد العام 2011.

مع إقرار اتفاق قرطاج، أصبح للممارسة الآنية المتمثلة في التسوية النخبوية أساس رسمي جديد. فضلاً عن ذلك، عمد الاتفاق إلى توسيع الصيغة لتشمل أحزاباً سياسية أخرى – منها الأحزاب الأربعة في الحكومة الائتلافية (نداء تونس، والنهضة، وآفاق تونس، والاتحاد الوطني الحر)، وخمسة أحزاب معارِضة (مشروع تونس، والمبادرة، والجمهوري، والمسار، وحركة الشعب) –

وثلاث مجموعات أهلية – الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.(ديستلهوف، سولد 2016).

كان الهدف من تشكيل حكومة وحدة وطنية ،تحقيق الاستقرار في البلاد من خلال السماح للأحزاب السياسية الكبرى و تنظيمات المجتمع المدني المؤثرة أن تلعب دور رسمي في مساعدة البلاد على تحقيق أهم أولوياتها المتمثلة في : محاربة الإرهاب ، تحسين سياسة الحكم و المالية ،تخفيض نسبة البطالة، مكافحة الفساد ومعالجة التفاوتات الإقليمية . كان أول إجراء رئيسي قامت به الحكومة الائتلافية هو استبدل رئيس الوزراء آنذاك حبيب الصيد بيوسف الشاهد ، الذي كلفت حكومته الجديدة بدفع أجندة الإصلاح لاتفاقية قرطاج. (Yerkes & Ben Yahmed 2019,p.03).

ففي حين كان نموذج الإجماع حاسمًا في حماية الانتقال الهش في 2012 - 2013 وساعد المجتمع لتجاوز فترة مؤلمة ، فقد فشلت حكومة الوحدة الوطنية في دفع البلاد إلى الأمام. فقد تركت حكومة الوحدة الوطنية البلاد دون معارضة سياسية قوية، مما أدى إلى سياسات و جدول أعمال تشريعي غير فعال. وبالتالي فإن نموذج الإجماع قد عمل كمكابح للدولة من خلال إضعاف المؤسسات وتقويض الأداء الحكومي.

إن الإجماع السياسي بين النخب التونسية حسب روي مكارثي، قد استبعد المطالب الثورية الأصلية لانتفاضة عام 2011 المتمثلة في مسائل العدالة الانتقالية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ،و ذلك بعد أن حددت هذه النخب الأولوية الأولى في الفوز في الحرب على الإرهاب. وبهذه الطريقة ،يكون اتفاق قرطاج قد صمم ليتوافق مع ما يصفه دي بالما بأنه الانتقال "المحافظ"، حيث تقتصر الإصلاحات على قواعد التنافس السياسي بدلاً من التغيير الاجتماعي والاقتصادي الكبير ، والذي يتطلب تكاليف اجتماعية عالية. (McCarthy , 2019 ,p 08).

بناء على الممارسات السابقة، فقد التونسيين ثقتهم بالنخب الحاكمة، إلا انهم لم يفقدوا ثقتهم ودعمهم للديمقراطية، وهو ما تثبته نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة (انتخابات 2019)، مثلما يؤكد الباحث ادام غلاغن.فقد أعطت النتائج المفاجئة للانتخابات الرئاسية لاسيما في جولتها الأولى رسالة واضحة للمؤسسة السياسية في البلاد: وهي أن التونسيون يريدون للتغيير، لكنهم يريدون قادة جدد. فلم يشغل أي من المرشحين الفائزان بالجولة الأولى(قيس السعيد، ونبيل القروي) أي منصب سياسي على الإطلاق ولا ينتميان إلى الأحزاب السياسية التي قادت عملية الانتقال في تونس Gallagher,2019).

خاتمة:

تمثل المسعى الأساسي لهذه الورقة البحثية في فحص إشكالية مدى قدرة النخبة السياسية التونسية الجديدة على البناء، و بلورة بدائل سياسية. وقد أكدت الورقة أن النخب المسيرة لمرحلة ما بعد الثورة قد أثبتت قدرتها على المساومة و تقديم التنازلات لأجل تحقيق استقرار و سلام تونس وتسير المرحلة الانتقالية بنجاح، على الرغم من أن ذلك كان على حساب تأجيل مطالب الثورة الأساسية المتمثلة في العدالة الانتقالية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق امن واستقرا تونس أولا.

كما اثبت الورقة، صحة الإفتراضات التي انطلقت منها، فأول إفتراض أثبتت صحته، فقد أدت الثورة التونسية إلى تغيير في طبيعة النظام السياسي، وأتت بنخب جديدة للحكم(نخب إسلامية(النهضة)، نخب علمانية(نداء تونس)، مما سمح بتفعيل الشراكة الثلاثية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني التونسي. كما أثبتت الورقة وبقوة صحة ما ذهب إليه الافتراض الثاني، فقد أدى ا لتوافق النخبوي الذي تم التفاوض عليه بين الرئيس السبسي والغنوشي إلى استقرار مؤقت للتنافس السياسي الوحشي بين الأحزاب على أساس الضمانات المتبادلة للبقاء الأساسي للإسلاميين وحماية المصالح الحيوية لنخب النظام القديم المؤثرة داخل نداء تونس.

قائمة المراجع:

بو،ن. ك ، غراسياي،ك.(2012).حاكمة قرطاج: الاستيلاء على تونس. تر:عمر بن ضو وآخرين. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

البوبكري، ع.(شتاء 2014)."ظهور فكرة الدستور و تطورها في تونس".المنهل.العدد.03 : ،متاح على الموقع:https://bit.ly/2WRaiHL .

البوغانمي.أ.(ماي 2018). الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس:حلول نخبوية في سياق ثوري. سياسات عربية. العدد 32.

شلبي، م.(2007).المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ،الاقترابات، الأدوات. الجزائر: دار هومة.

عبد المولى، ع.ا.(2013)."أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الموقع: https://bit.ly/2JIla7B.

غوستاف ، ل.(2012) . روح الثورات و الثورة الفرنسية. تر:عادل زعيتر. القاهرة.كلمات عربية للترجمة والنشر.

كمال ، ب.ي. (افريل 2011). "التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس". مجلة السياسة الدولية. السنة .47 العدد.184.

معقافي، أ.(2011).النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس 1987-2010.مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر.

يوليوس ديستلهوف.ي، سولد.ك.(نوفمبر 2019) ،"اتفاق قرطاج تحت المجهر". متاح على الموقع: https://bit.ly/2Up2QlE.

Boubekeur.A.(2016) . Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: bargained Competition. Mediterranean Politics. 21:1.

Boukhars.A.(July 2017). fragility of elite settlements in Tunisia , African Security Review .

Gallagher.A.(September 23, 2019).Tunisians Show Support for Democracy, Disillusionment with Ruling Elite. ,available on: https://bit.ly/3bx0aIr.

Günay, C . (april 2019). The New-Old Elites and their Relations with the EU: The Cases of Egypt and Tunisia. PAPERSIEMed. European Institute of the Mediterranean.

Marzouki.N,Meddeb.H.(2016). The Struggle for Meanings and Power in Tunisia after the Revolution . middle east law and governance .8 .

McCarthy.R (2019). The politics of consensus: al-Nahda and the stability of the Tunisian transition. Middle Eastern Studies.

Sarah Yerkes .S. Ben Yahmed .Z.(march 2019).Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition.working paper. Carnegie Endowment for International Peace.